

مجتمع

وفاة امرأتين و3 أطفال غرقا قبالة السواحل الليبية

قالت المتحدثة باسم المنظمة الدولية للهجرة، صفاء مسهل، إن قارباً يقل عشرات المهاجرين انقلب قبالة الساحل الليبي، ما أدى إلى غرق امرأتين وثلاثة أطفال، خلال محاولتهم العبور إلى أوروبا. ووقع الحادث في وقت متأخر الثلاثاء، مشيرة إلى أن قارب صيد وخفر السواحل الليبي تمكنوا من إنقاذ حوالي 77 مهاجراً وأعادوهم إلى الشاطئ، قبل اعتراض حوالي 400 مهاجر تم نقلهم إلى مراكز الاحتجاز الليبية. وأفادت تقارير بوفاة أكثر من 55 مهاجراً في الشهر الأخير قبالة سواحل الليبية. (أسوشيتد برس)

تنظيم المدن قادر على تقليص آثار الجوائح

كشف تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، أن المدن تستطيع تقليص آثار الجوائح المستقبلية، موضحاً أن المناطق الحضرية كانت على الخطوط الأمامية لأزمة كورونا. وقالت المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ميمونة شريف، إن 95 في المائة من إصابات كورونا، سُجلت في المدن خلال الأشهر الأولى للجائحة. وأوصى التقرير، القائم على أدلة جمعت من أكثر من 1700 مدينة، بأن نهج انعدام المساواة، والفقر، كانا من العوامل الرئيسية لزيادة نطاق وأثر كورونا. (قنا)

الجزائر: «تعذيب» في السجون

الماضي. وأشارت المنظمة إلى أنه «لم تفض أي شكوى أو أي محاكمة» إلى نتيجة، متسائلة ما إذا كان «صمت السلطات يشجع» مثل هذه الأعمال. وصادقت الجزائر عام 1989 على الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب، المحظور أيضاً بموجب قانون العقوبات، والدستور. (فرانس برس)

العامّة كان يمكن أن يطمئن، لكن للأسف ليست لدينا أي أخبار عن هذا الموضوع، والأسوأ من ذلك أن هذا الأمر لم يمنع حالات أخرى». ونشرت الرابطة شهادات ناشطي الحراك، ومنهم بوسكين نبيل، وأيوب شاحتو، اللذان قالوا إنهما تعرضا لـ«عنف جسدي» بعد توقيفهما احتياطياً خلال مسيرات الحراك الأسبوعية يوم الجمعة

وأثارت شهادة الطالب وليد نقيش (25 عاماً) أثناء محاكمته في الأول من فبراير/ شباط صدمة واستياء واسعاً في الجزائر وخارجها. وقال حينها إنه تعرض للاعتداء الجنسي واللفظي، من قبل العناصر الأمنية أثناء توقيفه احتياطياً، لتعلن بعدها النيابة العامة عن فتح تحقيق. أضاف صالحني أن «رد فعل النيابة

طالبت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، بفتح تحقيقات قضائية في حالات تعذيب بحق ناشطين من الحراك الشعبي المطالب بالديمقراطية. وكشف نائب رئيس الرابطة، سعيد صالح، عن حالات تعذيب جديدة في الأيام الماضية، مطالباً «السلطات السياسية والقضائية بالتصدي لهذه الانحرافات الخطرة».



(مصعب رويبي / الاناضول)

باكستان: اعتداءات جنسية متزايدة

إسلام آباد - صبغة الله حابر

أكثر من خمسة آلاف قضية

قال وزير التقنية الباكستاني، فواد شودري، وهو قيادي في الحزب الحاكم، إنه في كل عام تسجل لدى السلطات الباكستانية أكثر من خمسة آلاف قضية اعتداء جنسي، ولا يمكن الوصول إلا إلى خمسة في المائة من الجناة، في تلك القضايا، بينما هناك أعداد من الضحايا لا تسجل قضاياهن أساساً لأسباب مجتمعية.

فالمرأة الباكستانية لا يمكنها الخروج من المنزل ولا قيادة السيارة في بعض المناطق، وبالتالي فإن عدم تطبيق القوانين سيعرض نساء كثيرات لمثل هذه الاعتداءات، التي تطاول كثيراً من القاصرات أيضاً». تضيف المحامية أنه «على المدى البعيد، نحن في حاجة إلى إعطاء المرأة الجراحة كي ترفع صوتها، خصوصاً في المناطق الريفية والناحية، إذ إن النساء اللواتي يتعرضن لمثل هذه الاعتداءات يُمنعن من رفع أصواتهن غالباً، كما نحتاج إلى إعادة النظر في تربية أجيالنا المستقبلية، وإعادة إعمار المجتمع مع تطبيق القانون حرفياً».

الحزن، إذ لا يمكن وقفها إلا بتطبيق القانون، مع سنّ قوانين صارمة إضافية لردع الجناة، مؤكداً أن تزايد الأعداد يثير الذعر في صفوف المواطنين من جهتها، أصدرت المحكمة الخاصة في مدينة لاهور في 20 مارس/ آذار الجاري حكم الإعدام في حق متهمين اثنين بالاعتداء جنسياً على امرأة، على الطريق الرئيسي بين مدينة سركوها بإقليم البنجاب والعاصمة إسلام آباد في سبتمبر/ أيلول الماضي، وهما: شفتت وعابد مهلي، بالإضافة إلى حكم آخر بالسجن لمدة خمسة أعوام بسبب ضربهما المرأة قبل الاعتداء الجنسي عليها. وحظيت القضية بتغطية واسعة، واهتمام على المستويات السياسية والإعلامية والمجتمعية، بعدما رفعت المرأة صوتها. وفي حينه، وعدت الحكومة بسنّ قوانين جديدة ومعاقبة الجناة.

وفي تعليق على القضية، تقول الناشطة حسبية عباسي، المحامية في محكمة إسلام آباد، لـ«العربي الجديد»: «نرحب بما قضت به المحكمة، لكن ما نريده هو تطبيق الحكم، لأن من النادر تطبيقه، خصوصاً أن عدم تطبيق أحكام الإعدام الأخيرة، تحديداً في هذه القضية، سيؤدي إلى ضياع هبة القوانين عموماً». تضيف: «ولأننا نعيش في مجتمع ذكوري بأعراف متجذرة،

للوصول إلى الجناة، وتعتبر القضية تحدياً كبيراً لها، ولن تهديا حتى تصل إلى من ارتكبوا هذه الجناية البشعة. من أحدث الوقائع أيضاً الاعتداء على طفلة عمرها أربع سنوات، في مدينة فيصل آباد، بإقليم البنجاب. ففي الثامن والعشرين من مارس/ آذار الجاري، اعتدى جناة جنسياً على الطفلة، وهي ابنة موظف في مصنع طوب، يدعى شهزاد أحمد. ولم يكتف الجناة بالاعتداء بل قتلوا الطفلة، ليُعثر على جثمانها بالقرب من مصنع الطوب، فيما وعدت الشرطة بإجراء تحقيق للوصول إلى الجناة. كذلك، قُتلَت، في مدينة راولبندي، طفلة تدعى زينب (9 سنوات). وقالت الشرطة، في بيان، إن الطفلة ذهبت إلى بقالة قريبة من منزلها في 22 مارس/ آذار الجاري، وخطفت من الطريق، وبعد يوم عُثر على جثمانها، وكشفت الفحوص الطبية أنها تعرضت لاعتداء جنسي قبل قتلها خنقاً، فيما باشرت الشرطة التحقيقات. وهي تحقيقات لا تصل إلى شيء عادة.

ويؤدي تزايد أعداد وقائع الاعتداء الجنسي إلى إثارة الذعر في صفوف المواطنين، كما يضع تساؤلات حول أداء أجهزة الأمن وما اتخذته من إجراءات. في هذا الخصوص، يقول شهزاد علي، من سكان العاصمة، وهو إعلامي وناشط، لـ«العربي الجديد»: إن الحديث عن الاعتداءات الجنسية يثير

باتت وقائع الاعتداء الجنسي منتشرة في أنحاء مختلفة من باكستان، وهي في المدن أكثر من القرى، بسبب الثغرات في القوانين، من جهة، وعدم تطبيق القانون وأحكام القضاء من جهة ثانية. في الفترة الأخيرة، أبدت السلطات جدية حيال القضية، من خلال إصدار أحكام في حق عدد من الجناة. كذلك، شكلت الحكومة لجاناً قانونية على مستوى الأقاليم للنظر في قضايا الاعتداءات الجنسية وتحديد حلول مناسبة لها. مع ذلك، تستمر الاعتداءات الجنسية، والمقلق أنها في كثير من الأحيان تطاول قاصرات.

في أحدث الوقائع، قُتلَت الطفلة حريم شاه (3 سنوات) في مدينة كوهات، شمال غربي البلاد، بعدما خطفها جناة مجهولون، في 24 مارس/ آذار الجاري. وبعد البحث عنها، لجأ والد الطفلة، ويدعى نويد إقبال، إلى مركز الشرطة، وسجل القضية مع مواصلة البحث. في اليوم التالي، عُثر على جثمان الطفلة في أحد مجاري المياه، لترسله الشرطة إلى الفحص الطبي الذي أثبت تعرضها إلى الاعتداء الجنسي قبل قتلها. من جهته، قال مسؤول شرطة كوهات، طيب حفيظ شيمه، في تصريح صحفي، إن الشرطة تبذل جهوداً حثيئة

مجتمع

تحقيقا



مة شلت الـ اخـ صـ مـارب (فـرانس برس)

نازحو مآرب

فرارٌ لأهل المخيمات من قذائف الحوثيين

ضاقت الأرض بهنات الأسر اليمنية النازحة في محافظة مارب، وكلما بدأت في البحث عن الاستقرار وسط أراضٍ قاحلة، لاحقها الحوثيون بالقذائف المتنوعة



كيف كانت مدارس اميركا في القرن الماضي؟



مدرسة قديمة تحولت إلى متحف في اميركا (جوتن فـجوار، Getty)

ربما ينسى كثيرون كيف كانت المدارس وقوانينها في القرن الماضي في الولايات المتحدة الأمريكية، في هذا الأصر، يتحدث موقع «بيرزن دايجست» -بعضاً مما كان عليه الحال في ذلك الوقت.
مطلع القرن الماضي، لم تكن هناك فرص متساوية أمام الأطفال لالتحاق بالمدارس في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1910، كانت الغالبية العظمى من التلاميذ الأميركيين من أصل أفريقي يعيشون في الجنوب، وكانت المدارس أكثر فقراً مما كانت عليه في الشمال، وكان متوسط سنوات الدراسة في الجنوب 121 يوماً فقط، ولم تكن هناك قوانين تجبر الأهل على إرسال أطفالهم إلى المدارس، وكانت وراثت المعلمين السود قليلة جداً أيضاً. كما أن عدد المدارس الثانوية الحكومية الخاصة بالتلاميذ كان أقل بكثير من أصل أفريقي.
كانت قليلة، ومتاعدة، وقبل عام 1910، كان 51 في المائة فقط من الأطفال الذين يتراوح أعمارهم ما بين 5 و19 عاماً يذهبون إلى المدرسة ويحطون عام 1910، ارتفع الرقم إلى 59 في المائة، وكانت الأرقام أقل بنحو 20 في المائة للتلاميذ ذوي الدخل المنخفض غير البيض، وقد التحق معظم هؤلاء التلاميذ بالمدرسة ليضع هؤلاء لتعلم أساسيات اللغة الإنجليزية الأساسية والرياضيات.
ينماز إلى انه في عام 1900 كان 11 في المائة فقط من التلاميذ في المرحلة الثانوية مسجلين في المدرسة، وفي أواخر القرن التاسع عشر ووائل القرن العشرين، كانت عمالة الأطفال

كويهانفت، ناصر السهلبي

ربما احتاج الأمر إلى تحذير «تقرير أممي سري» لتعيد الدنمارك إلى سياستها المتصلبة بشأن مواطنيها، ومخلفهم (19) من الأطفال وبعث الأمهات، ممن محتجزون في مخيمي الهول والروج، بإدارة وإشراف مليشنيات قوات سورية الديمقراطية «قسد» في شمال شرق سورية. أشارت الصحافاة الدنماركية إلى أن التقرير الاستخباري دفع حكومة يسار الوسط، التي لم يخفف موقفها الرافض لاستعادة مواطنيها الصغار والأمهات عن اليمين المتشدد، إلى عقد «اجتماع عاجل لممثلي الأحزاب البرلمانية، لمناقشة تسريع استعادة سيدتين دنماركيتين من الرأثية الدنماركية وليستا (مهاجرتين) مع أطفالهما».

الذي أشرف على إعداده جهاز الاستخبارات العسكرية، المسؤول عن الأعمال الأمنية خارج الحدود، جاء بمثابة «صمت ماء بارد على رأس الحكومة»، وفقاً لما ذهبت إليه صحفية «بيرلتغسكا».
قيم التقرير الأمني مخاطر بقاء السيدتين والأطفال، ومنهم طفلة في الرابعة سيق أن اثرت قضيةها، بسبب تواصل خبراء علم نفس إلى أنها بحاجة إلى تدخل عاجل بسبب أمراض نفسية خطيرة أصيبت بها، من دون أن يجرّد ذلك سناكتا في نصّب السياسيين برفض تحلل مسؤولية إنقاذها من معسكر الهول، الذي بات صيته ملتبساً بجرّ جداً وغضباً على وسائل التواصل الاجتماعي، ويقود اليمين المتطرف حملة دعائية وجدّها كثيرون «مقرّزة ومثيرة للاستهتزاز»، حين تسال قادة «حزب الشعب الدنماركي»: «هل هؤلاء دنماركيون؟ ليس كل من حمل جوازاً يعتبر دنما. كما، بل هؤلاء أرهابيون.»

وعلى الرغم مما تسبب به ملصق الحزب من عاصفة نقاش، لم يتراجع رئيسه وعلى الرغم من كبرى استهتار ثول داله، عن مشاركته والإصرار على ربط الأطفال بالإراب، ولأن القضية تتعلّق الآن بدنماركيتين «نشأاً» فإن اتهامات «الخيانة الوطنية»، ما زالت هي المهيمنة على الخطاب الشعبي الذي يطالب أساساً بإسقاط جنسية الأطفال الـ19 وأمهاتهم.
ويطالب اليسار الدنماركي، ومنظمات حقوقية محلية، بانتهاج كوينهانغ «الشل القلندي» في جلب الإمهات والأطفال، باعتبار «حماية الأمهات أمام القضاء التحلي لجناب الحصان» وهو من المدارس الحكومية، إلا كما تقدم الرعاية للصغار، لمساعدتهم في العودة لجدداً مع الحياة، بدلاً من تركهم عرضة للضدمات واحتمال اكتساب مواقف متطرفة ضد المجتمعات التي ترفضهم».

نـزـر، زكريا الكعابـي

تحتضن محافظة مارب، شمال شرق العاصمة اليمنية صنعاء، عشرات الآلاف من النازحين ممن يتوزعون على 27 مخيماً، معظمهم قز قبل سنوات من مناطق خاضعة للحوثيين في صنعاء، وعمران، وحجة، وذمار، إلى مارب، للبحث عن منقطة خضراء توفر له الأمان المغفود في مسقط رأسه، فضلاً عن مئات الأسر التي تتحدر من مديريات في الشمال الغربي للمحافظة نفسها، ممن هُجرت من بلدانها بعدما وصلت إليها المعارك البرية. منذ بدء التصعيد العسكري الجديد للحوثيين على مارب، في مطلع فبراير/في شباط الماضي، دفع النازحون الشمن عشوائية غير منظّمة تنساق في المساحات الصغيرة التي يعيشون فيها، وخلال يومي 28 و29 مارس/ آذار الماضي، غادرت 580 أسرة نازحة ثلاثة مخيمات في المناطق الشمالية الغربية للمحافظة، بعد سقوط عدد من المذوّقات الحوثية عليها، وهي مخيمات الميل، والخبر، وتواصل.

كان مشهد عدد من الأطفال وهم يفترشون الأرض وسط كومة من الأدوات المنزلية وواوني الطبخ صادماً للرأي العام اليمني، فيما أظهرت لقطات مصوِّرة، سيدة يمنية وهي تشاهد بحسرة بقايا خيصة تالفة، احتضنتهم طوال عدة أشهر، قبل أن تعرض للمذوّقات نارية أحرقتها مع عدد من مستلزمات الأيواء. حزم أكثر من 14 ألف نازح، يتوزعون على 580 أسرة ما تبقى من أمتعة متواضعة لديهم نحو مخيم نزوح جديد هو السويداء، في رحلة شتات جديدة لكن، لن تكون الأخيرة، على الأرجح، خصوصاً مع اقرباب النيران الحوثية يوماً بعد آخر من التجمعات السكانية وسط مدينة مارب ووفقاً لما تقول مصادر في الحكومة المعترف بها دولياً (حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي) «العربي الجديد» فقد تجاوز عدد النازحين في مارب منذ بداية التصعيد الحوثي قبل نحو شهرين، أكثر من 17,500، وذلك من 5 مخيمات متفرقة في المناطق الغربية لمارب. خلال الأيام الأخيرة، تزايدت المخاطر على النازحين في الأطراف الشمالية لمارب، بعدما بدأت مخيمات الجبل، والخبر، وتواصل، وذات الرء، عرضة للمذوّقات وعبارات نارية داخلها، أو بالقرب منها، اثية من المواقع التي يتركز فيها الحوثيون.
تعرضت المخيمات الثلاثة لهجمات حوثية متكررة، أدت إلى إصابات في صفوف النازحين، وإتلاف عدد

كبير من الخيام وأدوات الأيواء وخزانات المياه والمراحيض، وخلاًفاً للإصابات المباشرة، تعرضت 4 نساء للإجهاض، وفقاً لمصادر حقوقية في ائتلاف صنّعاء للاغاثة والتنمية. وكشفت تقرير لائتلاف، أطلقت عليه «العربي الجديد» عن أضرار نفسية عميقة في أوساط النازحين، إذ تعرّض 85 نازحاً للإغماء بعد تساقط القذائف بالقرب منهم، وأكثر من 2000 نازح لصددمات نفسية، وعلى الرغم من المخاطر الكبيرة التي باتت تهدد حياتهم، فإن عشرات النازحين كانوا يرفضون الانتقال إلى مناطق أخرى، ويفضّلون الموت على معاناة النزوح المكر، خصوصاً بعد الماسي التي طاولت الأسر التي نَزّحت قبلهم، ويعاني النازحون في مخيمات مارب ظروفًا قاسية بعد إجبارهم على التنقل من منطقة إلى أخرى بحثاً عن الأمان، ففي مخيم الميل الذي تأسس في منتصف 2018 في الضواحي الغربية لمارب، تحديداً في الطريق المؤدي إلى دُوار الجوف، يتحدّر غالبية السكان من محافظة صنعاء بمختلف مديرياتها، وفروا جميعهم من البطش الحوثي، وفقاً لما تقول مصادر حقوقية لـ«العربي الجديد».

أما مخيماً الخبر وتواصل، فقد استمر وصول النازحين إليهما وتشبيدهما من يناير/ كانون الثاني حتى يونيو/ حزيران 2020، وينحدر بعض النازحين فيهما من المناطق الشمالية لمحافظة مارب التي وصلت إليها المواجهات خلال العام الماضي، أما الغالبية العظمى منهم، فينحدرون من محافظات عدة على رأسها صنعاء وعمران، وجميعهم كانوا قد نزحوا سابقاً إلى محافظة الجوف، قبل أن يتّزحوا منها في الأخرى بعد اجتياح الحوثيين لها في مارس/ آذار 2020.

يقول إيمن عطاء، وهو المسؤول الإعلامي للوعدة التنفيذية لإدارة لنازحين في مارب لـ«العربي الجديد»: إنّ الوجهة المقبلة لسكان المخيمات الثلاثة التي جرى إدخالها في أواخر مارس/ آذار الماضي، ستكون نحو مخيم السويداء، وهذا الأخير ليس في مامن على نه القاذف الحوثية. يتسّر عطاء، إلى أعناء كبيرة على النازحين مع تفاقم الأزمة الإنسانية، لافتاً إلى أنّ حجم النحلات من المنظمات الدولية والأمنية، ما زال ضعيفاً جداً، ولا يغطي سوى 60 في المائة من الاحتياجات الفعلية على الأطفال العاطلين في مناطق جماعة الحوثيين الصّعاء للدعوات الدولية المتكررة التي تحلّاهم بوقف الهجوم لى مدينة مارب وعدم تعريض حياة النازحين للخطر. عوضاً عن ذلك، ذهبت قيادات حوثية علياً للتقليل من الأرقام التي توردها

تهجير أكثر من 238 ألفاً

الشارت تقارير صادرة عن الوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، وهي مؤسسة حكومية (تابعة لحكومة الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي)، إلى أنّ القصف المدفعي والصاروخي الذي شنته الحوثيون على مخيمات مارب، منذ يناير/ كانون الثاني 2020 حتّى نهاية مارس/ آذار الماضي، أدت إلى إتلاف 27 مخيماً، و تهجير أكثر من 238 ألف نازح.



المنظمات الدولية بوجود مليون نازح في مارب بادعاء أنّها تضم ما بين 40 ألفا و50 ألفا فقط، ولا يعكّر الحوثيون بالآرقام مهما كان حجمها، فالخيمات المتناثرة على امتداد المناطق الغربية والشمالية لمارب، ميداناً عسكرياً مستهدفة، وأطلع على حجم ساقها محافظ مارب الموالي للحوثيين، علي طعيمان، تحدث في مؤتمر صحفي استحدث جانب المشيشات والمدافع وقذائف الهاون، وفقاً لعضوة واللجنة الوطنية،إشراق المطري، لم يعد هناك أي مكان آمن داخل محافظة مارب، خصوصاً بعد الاستهداف المباشر والمُعتمد من قبل الحوثيين للنازحين، الذين فرّ بغلبيتهم من بطش الجماعة في عمران، وذمار، وصنعاء، بحثاً عن الأمان في مناطق توفر المساعدات الإنسانية أو الحفاظ على أطفالهم من عمليات التجنيد التي يفرّضها الحوثيون على الأطفال العاطلين في مناطق نفوذهم، تقول المطري لـ«العربي الجديد» إنّ الاستهداف الحوثي لمخيمات النازحين لا يقتصر على مارب والجوف فقط، بل هناك استهداف ممنهج للمخيمات في الساحل الغربي أيضاً في الدريهمي، والخوخة.

غادرت 580 أسرة نازحة ثلاثة مخيمات في المناطق الشمالية الغربية لمارب

«منطروفون»، ما يعزّر الصورة النمطية التي يستغلها اليمين المتطرف الأوروبي عن خصوصية أنهم أطفال وليس لهم ذنب في خيارات الأهل. ويؤكد اليسار والمختصون الدنماركيون، كما السويديون والفنلنديون، أنّ من غير الجائز تحميل الصغار ذنوب، يصعب بمرور الوقت، الميالة على الطريقة الدنماركية.

ويدعو أنّ قضية مرامق دنماركي الأصل، وهو ابن إحدى السيدتين، تحذر مخاوف نغله من جانب «قسد» إلى ما يسمى «وحدة نزوح ميلون الخطرف» التابعة لها، وهي طريقة لا تحثير إعجاب متخصصين في علمي الاجتماع والنفس، وتحثير شوكتاً في نتائجها النفسية، بعد توالي الشكوك من طريقة تصرف «قسد» مع النساء والقصر من الجسالات الأوروبية. وهناك انتقادات كثيرة استعرضها الناشطين على منطقي روج والهول للمحتجزيين على وسائل الإعلام، وتقديم الأطفال على أنهم

«منطروفون»، ما يعزّر الصورة النمطية التي يستغلها اليمين المتطرف الأوروبي عن خصوصية أنهم أطفال وليس لهم ذنب في خيارات الأهل. ويؤكد اليسار والمختصون الدنماركيون، كما السويديون والفنلنديون، أنّ من غير الجائز تحميل الصغار ذنوب، يصعب بمرور الوقت، الميالة على الطريقة الدنماركية.

ويدعو أنّ قضية مرامق دنماركي الأصل، وهو ابن إحدى السيدتين، تحذر مخاوف نغله من جانب «قسد» إلى ما يسمى «وحدة نزوح ميلون الخطرف» التابعة لها، وهي طريقة لا تحثير إعجاب متخصصين في علمي الاجتماع والنفس، وتحثير شوكتاً في نتائجها النفسية، بعد توالي الشكوك من طريقة تصرف «قسد» مع النساء والقصر من الجسالات الأوروبية. وهناك انتقادات كثيرة استعرضها الناشطين على منطقي روج والهول للمحتجزيين على وسائل الإعلام، وتقديم الأطفال على أنهم

«منطرفة حرية المرأة» في هذا النوع من المشاريع

أكاديميا

نحت الشباب لنا «...؟»

زهر هورابي

تحدد منظمة «يونيسف» نهاية مرحلة الطفولة بالوصول إلى سنّ الثامنة عشرة، ما يعني أنّ كلّ من يصل إليها يخرج من هذا الطور إلى مرحلة الشباب. والمعروف عن المنطقة العربية أنّها من أكثر المجتمعات فتوة، فنحو ثلثي السكان هم دون الخامسة والعشرين عاماً، خلاف المجتمعات المتقدّمة الأكثر شيخوخة. الفئة العمرية التي تراتد المدارس والمعاهد الينّية والجامعات كان تعدادها أكثر من 83 مليون نسمة، عربياً، وهي الأكثر عرضةً لضاعفات كلّ ما رافق انتشار وباء كورونا من تباعد اجتماعي وإقفال للمدارس ودور السينما والمسارح والأماكن العامة. ولا شك في أنّ هناك انعكاسات بالغة الأهمية على هذه الفئة العمرية سواء، أكانت منخرطة في التعليم أم لا. ربّما كانت هذه الفئة العمريه هي الأكثر ديناميية فقد كانت قوام حركات التمرد التي شهدتها المنطقة. ويقازها أسيرة جدران المنازل قاد إلى تعمق انتمائها من جوانبها المتعددة. خصوصاً أنّ المدرسة والمعهد والجامعة كانت بمثابة متنفس لها تلتقي فيها مع أقرانها من الجنسين، وتتفاعل معهم ومع الهيئة التعليمية.

وفي دراسة أعدّها تحالف ميثاق الشباب في العمل الإنساني، والكؤن من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومنظمة «ميرسي كور» والجاس الزبويجي للاجئين، ومكتب ميعوث الأمم المتحدة للشباب، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومجموعة الأمم المتحدة لعليا والشباب، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة طفل الحرب - هولندا، ظهر أنّ الجائحة أدت إلى إبعاد أكثر من 90 في المائة من المتعلمين في العالم عن المدارس والجامعات. وهذا الانقطاع الطويل عن التعليم له مضاعفاته وعواقبه بما يتجاوز العملية التعليمية إلى فقدان الثقة بالمستقبل والرعاية الصحية وزيادة معدلات التسرب، وحرمان الشباب من الدعم والوصول إلى الموارد الاجتماعية.

البقاء في المنازل لا يعني عدم التعرض للمخاطر، إنّما إلى نوع مختلف منها، فبما كانت المخاطر خارجها، باتت مع العزل لأنها من خلال الإيمان المرضي على وسائل التواصل، وما تعرضه شبكات الإنترنت والهرائم الإلكترونية والمضايقات المختلفة، وتتوعد الدراسة أن يؤدي الحس الطويل والعزلة إلى تآكل شبكات الدعم التي يبنيها الشباب مع بعضهم، لا سيما أنّ أعباء التعليم باتت أشد ثقلاً عليهم، ما يقود إلى القلق والإحباط. وقد ثبت أنّ التعلّم عن بعد هو أيضاً محرك الصحة السالبة على الصعيد الدولي والجندي بين الجنسين، فقد كشفت الدراسة أنّ الفتيات والشابات يحصلن على فرص وصول أقلّ نسبياً إلى التكنولوجيا الرقمية.

(أكاديمي وباحث)

العراق: حملة ضد التحرش الأسري



لا لصفت (حسبت صالح، فرانس برس)

مهمة المنظمة هنا تكمن في «توفير الحماية والإيواء والتكتمن الاقتصادي، وتوفير فرصة عمل أو المساعدة في إكمال التعليم»، تتفق مانع أنّ الحل هو في «إقرار قانون الحماية من العنف الأسري، للحدّ من هذه الظواهر الخديعة على المجتمع العراقي».

وحسب مسودة أرسلت إلى البرلمان العراقي في سبتمبر/ أيلول 2019، فإنّ قانون الحماية من العنف الأسري يحيى الأسرة، خصوصاً النساء

المختصرة للدفاع عن المرأة. تقول إبتسام مناع، مسؤولة الإعلام في المنظمة، لـ«العربي الجديد» إنّها «تتلقاها ختيراً على العالم عبر الإنترنت، وهو متاح في كلّ قطر للجميع، ومن الصعب منع الأبناء من متابعة ما يوثق في سلوكهم سلباً، ولا ينسى المخدرات التي باتت من السبب الرئيسي في مختلف المشاكل التي يواجهها المجتمع». تقول إبتسام إنّ «معظمها يقع داخل الأسرة، تقول المستشارة التربوية والناشطة المؤهلة، وخصمة التنّم وقوية التأيير وسريعة الإردام: وهناك العديد من جرائم الاعتصاب والقتل وقعت بسبب تعاطي هذا النوع من المخدرات».

بدأت بعض المراقبات في رفع الصوت وكشف المسكوت عنه من اعتداءات جنسية تقع داخل الأسرة، وهو ما يتفاعل معه الشارع

يفداد محمود جبار

أطلق ناشطون عراقيون في مدن مختلفة من البلاد، حملة واسعة على مواقع التواصل الاجتماعي، في الأولى من نوعها، تتناول قضية التحرش الجنسي، وصولاً إلى الاعتداء الجنسي، الذين تتعرض لهما النساء على أيدي أقاربهن، والعداات والأعراف، التي تمنع كثيرات من كشف ذلك. شارك 14مليون وباحثون اجتماعيون في الحملة التي بدأت برسالة من فتاة موجهة إلى ناشطة حقوقية عراقية تتحدث عن تعرضها لاعتداء جنسي من قبل أحد أفراد أسرتها، ومنعها من قبل والديها من التحدث عما تعرضت له.

رغد السامراني واحدة من بين أكثر الناشطات العراقيات التي لاقت متشوراتها، بما فيها من مقاطع فيديو، وراجلاً وتفاعلاً واسعين. تتحدث الناشطة بثقة عالية عن حالات عدة لنساء تعرضن لاعتداءات جنسية من قبل أفراد في أسرهن. تلوم السامراني المجتمع الذي يعتبر هذه الجرائم مسيلة لسمعة الأسرة التي تضطر للكتتم على الجريمة وتمنع الفتاة أو المرأة من المطالبة بحقها عبر القضاء. تؤكد أنّ «الكتتم على الجرم» سبب في استمرار الجريمة وانتشارها، وذلك بحجة «الخوف من الفضيحة»، وتحاول الحكومة الإسراع في إصدار «قانون للضحايا، لكنّ الفتاة تخاف أن تشكّي على الجناة لدى القضاء»، خصوصاً أنّ التحرش أو الاعتصاب هو من نفس الأسرة أو البيت، فقديم أي شكوى يحتاج إلى مراجعات لدى الجهات المعنية».

تلقت السامراني إلى أنّ نسبة كبيرة من المعتدى عليهم جنسياً عبر أفراد أسرهن «لم يكشفن عن هذه الاعتداءات» مشيرة إلى أنّ «بعضهن بعمر 6 سنوات»، أما الحلّ لهذه الجرائم وفقاً للسامراني، فهو في تفعيل دور الإواء، بدعم حكومي لإعداد تاهيل الضحايا، كما إدخال مادة الثقافة الجنسية المحدودة في المدارس كمادة أساسية، وتشراك الخبراء النفسيين والاجتماعيين في المدارس، مع دعم الشباب في سبيل الزواج، وتنسيق إجراءات الشكوى والتحقيق، كما مناقشة المخدرات، وتكريس جهود القوات الرسمية للحكومة في بث التوعية المستمرة من التحرش.

في هذا الإطار، تسعى منظمات مجتمع مدني مهتمة بالمرأة إلى تسليط الضوء على النساء داخل الأسرة، تقول إبتسام أنّ «معظمها يقع داخل الأسرة، ذات المستشارة التربوية والمدني» تتابع أنّ النساء المعتدى عليهنّ ياتين إلى أنّ المنظمة «هاربات من أسرهن» مشيرة إلى أنّ